

# اثر التغيرات في انظام الدولي على السياسة الخارجية الاردنية في الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٩

## مقدمة

إن وضع الدولة النامية يدعو إلى مزيد من الاهتمام حيث أن الدول الصغيرة التي استقلت حديثاً تشكل نسبة كبيرة من المجتمع الدولي، وما يميز هذه الدول هو الضعف الهيكلي الذي يفرض على الدولة أنماط سلوكية وهي تتعامل مع محيطها الإقليمي والدولي الذي يتسم بفرض السيطرة والهيمنة في إطار توظيف كل مصادر قوة الدولة لتحقيق أهدافها ليكون لها موطئ قدم على الساحة الدولية، وفي إطار هذا الواقع تسعى الدولة إلى الموازنة بين احتياجاتها الأمنية والاقتصادية من جهة واستقلاليتها من جهة أخرى، وهذا ما يفرض صياغة مفاهيم وأطر تحليلية لدراسة أنماط تكيفها في سياقات دولية يغلب عليها الطابع الصراعي.

والسياسة الخارجية للدولة إحدى الآليات الأساسية لتكيفها على الصعيدين الداخلي والخارجي من أجل الحفاظ على أمنها وبقائها واستقرارها وتأكيد استقلالها وتجسيد هويتها القومية، وتحقيق ذاتها على الساحة الدولية، وتحقيق أهدافها الداخلية. وانطلاقاً من هذا الفهم قد تجد الدولة نفسها محكومة بمعادلة معقدة تتضمن فرص محدودة وقيود كبيرة تستدعي التعامل معها بفاعلية من أجل تعظيم استغلال الفرص وتقليل القيود والموازنة بين الاحتياجات والضغوط الخارجية أثرها سيكون واضح على استقلالية الدولة النامية حيث تبقى القيود على البلدان الصغيرة أكثر من الفرص المتاحة مما يحد من مجالات حرية حركتها وخياراتها وسلطانها على ترتيب أولويات سياستها الخارجية في ظل متطلبات كثيرة وإمكانات محدودة. هذه الدراسة تهتم بسياسة الأردن الخارجية في إطار التغيرات على الساحة الدولية، وطريقة صياغتها وأنماطها والفروض القائمة عليها وآليات تفسيرها، فالأردن دولة تعاني قدراً من الضعف في هيكلها الاقتصادية، والبشرية كما أن موقعها يشكل تحدياً كبيراً في ظل اضطراب المنطقة ووجودها بين دول تعتبر أكبر منها قوة في المجالات الاقتصادية والعسكرية والبشرية، كل هذا يفرض على الأردن اتباع سياسة خارجية تتسم بالحذر والمرونة. وتمثل دراسة سياسة الأردن تجاه الوحدات الدولية وخصوصاً إبان حرب الخليج الثانية "وعملية السلام في بداية التحول في النظام العالمي والمنطق الذي يحكمها وسيلة اختيار جيدة للفروض التي تتضمنها هذه الدراسة، خصوصاً